**رابعا: إقترابات دراسة العلاقات الدولية:**

كان للنظرة السلوكية التجريبية أثر في تشبيه علاقات عالم السياسة بعلاقات القوى في الطبيعة، وبالتالي تجاوز أطروحات المدارس التقليدية ومبادئها حول ما يجب أن يكون عليه العالم من خلال الدعوة إلى تطوير الهياكل التنظيمية الدولية انسجاما مع المبادئ والقوانين الدولية، إلّا أن النظرة السلوكية تمثل نظرة متكاملة ترتبط بالواقع السياسي الدولي وتعبّر عن تفاعلاته، وذلك من خلال التفسير العلمي للحياة السياسية من مضمون اقتربات معينة والتي أضحت تعرف بالمناهج الموضوعية أو الوضعية، أي المناهج المرتبطة بالواقع وتنتمي إلى التيار أو النزعة المادية التي تعتمد في عملية المعرفة على التجربة بعد ملاحظة الواقع على ما هو عليه، وترفض عمليات التأمل أو التحليل المنطقي كوسائل للمعرفة، وعليه بات هذا التيار يُعرف في دراسة العلاقات الدولية بالمنهج العلمي التجريبي.

**1 - النظرية العامة للنظم:**

إن فكرة النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية مقتبس أساسا من تطبيق نظرية النظم في دائرة العلوم الإجتماعية الأخرى، وإن كانت إهتمامات المنهج تدور حول مفهوم النظام ليس بالمعنى التقليدي وإنما بالكيفية التي تجعله قادرا على استيعاب الأدوار الجديدة للمساهمين في تكوين السياسة الدولية، وذلك من خلال الإلمام بالظواهر الإجتماعية والفكرية التي تشكل البيئة الخارجية للأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية، وهي تمثل أحدث تطور للمنحى السلوكي في تحليل العلاقات السياسية الدولية.

لم يكن تطبيق "مورتون كابلان" لنظرية النظم في تحليل السياسة الدولية يختلف كثيرا عن تطبيق "دافيد ايستون" في السياسة المقارنة، إذ يرى أن الظواهر تعالج من خلال نظم الحركة، بمعنى ضرورة أن يقوم التفسير على تحليل الأشكال النظامية لأنماط التفاعل لكل ظاهرة كما هو الحال في النظام السياسي، ويمكن تحديد مظاهر التناسق السلوكي كطابع مميز للعلاقات الداخلية للمتغيرات بالنسبة لبعضها، والعلاقات الخارجية بالنسبة لمجموعة من المتغيرات[[1]](#footnote-2).

يقتضي تطبيق نظرية النظم واستخدامها في دراسة العلاقات الدولية الإحتكام إلى معايير تكاد تتسم بالثبات المطلق إلى الحد الذي يمكن معه اعتبار ما يمكن أن يحدث من تحولات أو تغيرات على موضوع الدراسة مجرد تعديلات تطرأ على النسق ذاته، **ومن ذلك مثلا** بعض المعايير المعروفة ومنها بالإضافة لما سبق:

- التغير في أهداف الأعضاء.

- التغير في شكل عملية صنع القرار على مستوى النسق.

- التغير في نمط التفاعلات التي تتم بين الأعضاء من حيث طبيعتها أو كثافتها.

- التغير في عضوية النسق أو في عدد أقطابه بالزيادة أو النقص.

- التغير في أنماط السلوك الصادرة عن الأعضاء.

يهدف التحليل النظمي إلى تحديد تلك الظواهر وكل ظواهر العلاقات الدولية على أسس من السلوك الملحوظ والجدير بالملاحظة في إطار الإهتمام الشديد بدقة الأساليب ومشكلات الملاحظة، وبعملية إضفاء معاني ودلالات عملية على المفاهيم السياسية للقياس والإختبار، واستبعاد المتغيرات غير المنتجة لمصادر فروض بالمعلومات والنظريات في العلوم الإجتماعية الأخرى، وفي هذا الصدد يولي التحليل النظمي حيزا من اهتمامه بسلوك صنّاع القرار والمؤثرين على سلوك الدولة في الشؤون العالمية، حيث أنه يمكن عموما ربط سلوك هؤلاء بالنظام الدولي من حيث نظام القيم المحدد للتوجهات العامة لسياسة الدولة، والصور النمطية التي كونوها عن البيئة الخارجية، بالإضافة لمتغيرات معلومة في هذا المقام كالأنانية والرغبة في تقديم المصالح الخاصة على حساب الآخرين، والروح الإجتماعية ومدى التعاون مع الآخرين من أجل الدخول معهم في علاقات من الرضا.

**ويتحدد أسلوب البحث في الإقتراب على** تجميع المعلومات بشأن قضية ما وبطريقة علمية حتى يمكن تشخيص الوضع القائم على التفاعلات والتفاعلات المتبادلة على مستويات عديدة باستخدام الجداول التحليلية الكمية، بالإضافة للإعتماد على الحقائق التاريخية التي وإن كانت تنفرد بزمانها ومكانها إلّا أنه يمكن استخلاص من بينها حقائق جديدة عن طريق المقارنة، ليتم التعرف بعد ذلك على النماذج المتكررة من الأحداث وانسياب تكرارها من خلال ترتيب المعلومات والحقائق بما يتيح إيجاد مكان ورتبة للحدث في جدول كمي يحافظ على الخصائص التي يحتويها الحدث.

ومن كل ذلك يتم استخراج قواعد نظرية عامة تمكّن من التنبؤ، هو منهج يصر إذن على البحث في الحالات المتكررة، وعن العلاقات المتبادلة بمغزاها الإحصائي وإن كانت بنسبة عالية من الإحتمالات لا الحتمية[[2]](#footnote-3)، وفي ذلك يقول كابلان أن الأهداف العلمية التي يتوخاها المنهج النظمي هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم وتحديد مصادر ومظاهر الإنتظام فيها، وكذا التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والإختلال التي تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر[[3]](#footnote-4)، مع الأخذ بعين الإعتبار الأفكار المسبقة للباحث عن موضوعاته التي تلعب دورا هاما في مدى تمسكه بالمنهجية العلمية **مثل تلك الخاصة** بالحرب أو الإرهاب أو القيم الوطينية أو نزع السلاح أو التنظيم الدولي أو الديمقراطية وغيرها.

يعتمد استعمال المدخل النظمي كإطار تحليلي للباحث عند كابلان على مجموعة من الإفتراضات التي تُعتمد لتحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية، وهي:

- اعتبار الظاهرة بمثابة نظام، ومتغيراتها نظما فرعية في نفس الوقت.

- مع الإعتماد المتبادل لعناصر النظام، إلّا أن لكل عنصر درجة من الإستقلالية عن الأخرى المرتبطة به.

- هناك علاقات تنتج عن التفاعل بين الأجزاء المنفصلة أو عند دراستها كنظام.

تشمل الإفترضات تلك مجموعة كبيرة من **المتغيرات**، منها ما يعبّر عن القواعد التي ترتبط بتحقيق الإتزان على مستوى النظام الدولي، ومتغيرات متعلقة بتحول النظام أو تغييره أو انتقاله من شكل إلى آخر، وتعبّر متغيرات موازية على الإستقرار في النظام سواء كان استقرار هيكلي أو ديناميكي، وأخرى تشير إلى المعلومات باعتبارها أساس عمليات الإتصال في النظام الدولي، ومتغيرات متعلقة بتصنيف القوى الفاعلة في النظام، ومتغيرات مرتبطة بها من حيث تحديد القوى بحجم إمكاناتها. ترتبط تلك المتغيرات التابعة بطبيعة الفواعل المشاركة في عملية التفاعل، وأنماط وأشكال التفاعلات داخل النظام، وبطبيعة وهيكل الإطار المؤسسي الذي يحكم تلك التفاعلات النظمية بين اللاعبين.

ومن ذلك محاولة "رادولف رومل" وضع نماذج سياسية متكررة داخل الدولة وفيما بين الدول قصد تحديد العلاقة بين الصراع الدولي والصراع الداخلي، فقام بجمع بيانات حول 236 متغير من 89 دولة خلال سنة باستعمال تقنية تحليل العامل[[4]](#footnote-5)، وقد طبقت الدراسة ثلاث تحليلات على هذه البيانات:

- تحديد العلاقات المترابطة بين متغيرات السلوك الخارجي من جانبه الصراعي، وتم تحليل هذا العامل لوحده.

- جمع معلومات دقيقة عن متغير محدد – كلٌ على حدى - من خلال معلومات عن مجموعة من المتغيرات الأخرى.

- تحليل متغيرات الصراع الداخلي والصراع الخارجي مع بعضها.

ليخلص في الأخير إلى نتيجتين أساسيتين: الأولى أن الصراع لا يرتبط بمدى انغماس الدولة في الشؤون الخارجية، والثانية أن عوامل الصراع الداخلي ظهرت في نماذج مختلفة تماما عن نماذج الصراع الخارجي.

يعبّر كل ذلك عن الخلاف بين النظرة السلوكية وبين التقليديين من الناحية المنهجية التي يسلكها كلاهما للوصول إلى النظرية والمتمثلة في النسبة بين الحالات والمتغيرات المدروسة، ومن ذلك محاولات دافيد إيستوم وبارسونز لتطوير مدخل أو إطار يستوعب معظم السلوك السياسي، أو دراسات مورغانتو وريمون آرون في مجال العلاقات الدولية.

وعلى ذلك فنظرية النظم بمفهومها المحوري تكاد تكون الأكثر استخداما في دراسة العلاقات الدولية، إذ أنها تمثل إطار نظري لتنظيم وتصنيف المعلومات من خلال نسق متكامل من العلاقات المستندة إلى مجموعة فرضية من المتغيرات السياسية، **فالنظرية تعني سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة المتفاعلة فيما بينها.**

فأن نقول مثلا أن النظام الدولي يتضمن حكومة عالمية، يقتضي دراسة كل متغير على أنه يمثل وحدة "نظام" ويحتوي أجزاء تتصل بالمتغير السياسي المفترض، أي الحكومة العالمية، والتي تعبّر بدورها على مجموعة مترابطة ومتفاعلة من العناصر، وذلك باعتبار كل منها نظام أو كل يحتوي نظم فرعية قد تكون في نطاق نظم رئيسية، ولكل نظام حدود تفصله عن البيئة التي يعمل في إطارها، ولكل نظام مدخلاته ومخرجاته، إلّا أن مخرجات نظام معين قد تكون مدخلات لنظام آخر يترابط معه، ذلك الترابط يُنتج عملية استرجاع، ومن ثم فإن هناك متغيرات تؤثر في حالة النظام – من حيث اختلال التوازن –ومتغيرات أخرى تعمل على تحويل الخصائص العملية للنظام، وبكلا المتغيرين يخلق النظام توازن جديد بدل العودة لحالة الإتزان (النظام ثنائي القطبية، والأحادي وغيرهما).

فالتحليل النظمي هنا عبارة عن منهاج يقدم مجموعة من المفاهيم أو أدوات البحث التي تمكّن الباحث من التعرف على التغيرات التي تعتري هيكل النظام الدولي، قوة النظام والصراعات بين النظم الداخلية وبين النظم والدول في إطار التفاعل بين النظم الفرعية وبينها وبين النظام الدولي، كل ذلك من خلال دور وأهمية الإعتماد المتبادل لأجزاء النظام في تقرير العلاقات التي تربط بين أجزائه.

إن انتقال دافيد إيستون لتطبيق تصوره النظمي على المستوى الدولي انطلاقا من المستوى القومي أسهم في إثراء دراسة العلاقات الدولية بمتغيرات جديدة ذات فاعلية في التفسير[[5]](#footnote-6)، كمفهوم التصور لدى صانع القرار وظواهر الصراع عند "كينيث بولدينغ"، كما تم تطبيق النظرية على كثير من المجالات الخاصة بالسياسة الدولية، **مثل:**

- صناعة القرار في السياسة الخارجية والصراع، إذ أن الصراع من منظور نظرية النظم ليس مجرد صراع بين الدول باعتبارها نظما قائمة بذاتها، وإنما سلسلة من الصراعات بين النظم الفرعية التي تتكون منها هذه الدول، وفي ذلك يقول "ديفيد سنجر" بأن متوالية الصراع بين النظم الفرعية والنظام السياسي في الدولة تبدأ عندما تتعرض المواقف السياسية فيها للتحول.

- تصور نماذج النظم الدولية والتي تحدد أنماط التفاعل.

- العلاقات بين النظم الخارجية والنظم الداخلية.

- علاقة النظام السياسي لوحدة ما (دولة) مع نظم سياسية لوحدات أطراف النظام الدولي.

- صياغة السياسة الخارجية باعتبارها استجابة صانعي القرارات من خلال تفاعل معين لمدخلات البيئة الدولية أو المحلية.

- دراسة التنظيم الدولي ونماذج تفاعل مجموعات من العناصر المفترضة على شكل نظام.

- العلاقة بين النظم الفرعية والنظام الدولي.

- تفاعل الوحدات داخل نظام فرعي دولي واحد.

ورغم أن تطبيقات النظرية العامة للنظم في تلك المجالات اتسمت بالعومية والشمول، إلّا أن بعض المختصين قد استخدموها على مستوى مختلف من التحليل في شأن **قضايا التكامل واتخاذ القرار والنخب والموارد والبيئة، ومن ذلك مثلا** النماذج النظرية التي طرحها مورتون كابلان وجورج مودلسكي وماكليلاند وكلها نماذج جزئية للسياسة الدولية، بالإضافة لدراسة هيكلية النظام السياسي في المرحلة الإنتقالية الراهنة المتسمة بالإضراب والوقتية والتداخل وفي المراحل التالية لها بموجب قواعد التحول القائمة على حركة متغيرات القدرة[[6]](#footnote-7).

لقد تخطى إذن التحليل النسقي الفاصل بين التفاعلات السياسية الوطنية وبين التفاعلات السياسية الدولية والإقليمية والعالمية، بالإضافة لذلك فقد أمكن في ظل هذا الإرتباط بهذا المنظور التوفيق بين عدة إتجاهات نظرية كانت تستخدم منفصلة في تحليل العلاقات الدولية، من ذلك نظريات القوة والتوازن وصنع القرار، وبهذا تعددت المفاهيم التحليلية في إطار استخدام مفهوم النسق مما ساهم في الإرتقاء بدراسة العلاقات الدولية إلى مستويات عالية من التجريد أتاحت التوصل إلى نظريات عديدة لتحليل هذه العلاقات وهي النظريات النسقية[[7]](#footnote-8).

يحظى إذن منهج تحليل النظم بتأييد كثير من الباحثين ، ذلك أنه يقدم إطار لتنظيم المعلومات وتكامل المتغيرات، ويربط المفاهيم التنظيمية العامة بالدراسات الإمبريقية المفصلة، كما تُعتبر النظرية وسيلة أساسية لقياس وتفحص التفاعل داخل النظام ونظمه الفرعية، وتعمل على تحديد السلوك المتكرر في نظام معين من خلال عزل بعض النتائج فتتحقق المعرفة النظرية لطبيعة الإعتماد المتبادل والتفاعل بين النظم الفرعية والدولية، **وعلى حد تعبير ماكليلاند أن أهية هذا المنهج تنبع من الحاجة لجمع أجزاء المعرفة في كل متماسك**.

نخلص مما سبق، إلى أن النظرية العامة للنظم كمنهج علمي تجريبي تسعى للكشف عن حقائق عامة أو قوانين علمية تتسم بالعمومية، وذلك من خلال توجيه البحوث للكشف عن الإنتظامات أو تقديم تفسير علمي للظواهر السياسية الدولية بالخصائص العامة المشتركة لأحداث ظواهر معينة، والإنتظام الذي تجري عليه الظواهر الدولية في ذاتها وفي علاقاتها بالظواهر الأخرى، أي أن مادة الدراسة تتمثل باختصار في مجموعة من الأحداث التي تنتمي إلى نفس النوع، ومن ثم تتشابه من حيث طبيعتها وخصائصها[[8]](#footnote-9)، وعليه يكون قوام المنهج هو تحليل الظواهر من حيث مسبباتها ثم تحديد مظاهرها.

**2 - إتخاذ القرار:**

لقد حاول عدد من علماء السياسة جعل عملية صنع القرار السياسي منطلق لبناء علم السياسة بكافة أبعاده، فقد حدد ايستون هدف علم السياسة في الإسناد الإكراهي للقيم وهي في جوهرها قرار سياسي يصدر عن السلطة الحاكمة في الدولة، واقترح هارولد لازويل بأن تكون عملية صنع القرار بمثابة الإطار النظري الموحد الذي يستوعب كافة أجزاء العملية السياسية سواء كانت محلية أو دولية، وقد حاول من خلال هذا الأسلوب تنظيم المعلومات الإجتماعية لتوضيح هامش الإختيار وبناء النماذج اللازمة للتنبؤ بمسار الأحداث المستقبلية.

وتعتبر الدراسات والنظريات القرارية أحد الميادين التي تفرض علم السياسة كثقافة مستقلة، ومبرر لعملية التحليل السياسي وما وصلت إليه هذه العملية في استخدام أساليب البحث الميداني والتحليل الرياضي والإحصائي لصنع القرار السياسي تحت أي شكل، سواء كان قرار توفيقي أو قرار قاطع أو قرار تأجيل[[9]](#footnote-10).

تركز نظرية إتخاذ القرار على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، أي على وحدات معينة معنية باتخاذ القرار، وقد مثلت إضافة حقيقية في دراسة العلاقات الدولية لسببين: الأول أن دراسة العلاقات الدولية أصبحت تدرس على أساس تشخيص الدول، بمعنى دراسة الدولة من خلال أشخاص واعتبارهم أحد أطراف المجتمع الدولي بعد أن كانت تدرس على أساس الدول فقط، الأمر الذي أكده "ريتشارد سنايدر" باستمرار، والثاني أن النظرية تسعى من خلال تضييق البحث من الدولة المجردة إلى أشخاص معدودين إلى جعل التحليل السياسي أكثر ترابطا ودقة، وبالتالي أكثر إمكانية لاستخدام المنهج العلمي.

ذلك ما يهمنا من النظرية، وهو اعتبارها طريقة أو وسيلة لبلوغ المعرفة، وتتلخص تلك المنهجية والمرتبطة أساسا بنظرية النظم من حيث دمج الكلي -أي النظم- بالجزئي -وهو اتخاذ القرار- في الدعوة لدراسة وحدة اتخاذ القرار في إطار البيئة النظامية التي توجد فيها هذه الوحدة عبر جمع المعلومات وتحليلها عن قلة من الأشخاص، وحول صانع القرار بخاصة والذي يتخذ قراره من خلال إدراكه للبيئة والمتمثلة في البيئة المحلية من جهة والبيئة الدولية من جهة أخرى.

تركز نظرية اتخاذ القرار كمنهج تحليلي على ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، وتبني دراساتها على افتراض أساسي مفاده أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبّر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية والتي يُصنع في ظلها قرار السياسة الخارجية، ومع تحديد الإطار النظري للنظرية في مسار التفاعل عبر الفعل ورد الفعل الذي يقابله من المحيط الخارجي والذي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الأول فيشكل بذلك تفاعلا، ومع تكرار مثل هذه العملية تظهر أنماط معينة من التفاعل، يتحدد بذلك إطارها المنهجي عبر وصف وتشخيص الواقع كما يراه صانع القرار، بمعنى التركيز على مدركاته، **ومن ثم تحديد المتغيرات التي من شأنها التأثير في اتخاذ القرار وتحليلها وتحديد قيمة كل متغير بشكل دقيق حول أبعاد الظاهرة**، أي المحيط الخارجي بكل عوامله وكذا المحيط الداخلي بالإضافة للبيئة السيكولوجية، على اعتبار أن الظاهرة هي النقطة التي تلتقي عندها تقاطعات هذه العوامل، ثم تحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع **مع قياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي**، والذي قد يتمثل في الهدف الأساس لدى صانع القرار.

المتغيرات وفقا للنسق المنهجي الذي قدمته مجموعة سنايدر تتحدد في ثلاث رئيسية: يتمثل الأول في مدركات صانع القرار وفقا لطبيعة المعلومات الواردة من خلال النظام القراري، والثاني يرتبط بالدوافع باعتبارها أطر مرجعية، والثالث يرتبط بمدى تأثير الدوافع وذلك من خلال مجموعة مؤشرات كمجال الإختصاص وشكل القيادة وهيكل الإختصاص ونظام الإتصالات وغيرها، وبذلك تدور الإفتراضات أو الأسئلة الأساسية التي يقوم عليها اقتراب اتخاذ القرار حول:

- درجة تأثير الدوافع على عمل الوحدات.

- طبيعة شبكة الإتصالات داخل النظام القراري.

- طبيعة، حجم وطريقة توزيع المعلومات داخل النظام والوحدات القرارية.

- التأثيرات المتبادلة لأطراف صنع القرار[[10]](#footnote-11).

يُعنى المنهج إذن بالدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تُأخذ في الإعتبار عند تحليل سياسة أو دراسة ظاهرة معينة، سواء بشكل عام أو في لحظة معينة عبر تفاعل المتغيرات المختلفة، وعليه تقتضي عملية تحليل السياسة الخارجية من منظور اتخاذ القرار تناول مجموعة من القضايا، أهمها:

- تحديد صانعي القرار:

أحد محاور المنهج تسليط الضوء على الفاعلين السياسيين الذين يصنعون القرارات، ويتطلب هذا دراسة التركيبة أو الخلفية والخصائص الإجتماعية لهؤلاء، وهي خصائص هامة باعتبارها متغيرات إمبريقية قابلة للتقصي بجمع بيانات خاصة بالنوع والسن والمستوى التعليمي والديانة والإنتماء الإقليمي والمناصب السابقة، بالإضافة للإتجاهات والقيم والدوافع النفسية وغيرها.

- إطار صنع القرار:

وتشمل متغيرات حول مجموعة من البُنَى كالإطار السياسي، والقوى الإجتماعية، والرأي العام، والتيارات السائدة داخليا وخارجيا... .

- عملية صنع القرار:

وهي المتغيرات الخاصة بالأنشطة المختلفة والمتعلقة بعملية صنع القرار، بدءا من البيانات والمعلومات الخاصة بتحديد الموضوع، والقوى المؤثرة في مسار المشكلة، وتحديد طبيعتها سياسية كانت أو عسكرية أو اقتصادية أو غير ذلك، إلى غاية تبويب وتفسير المعلومات وضبط العلاقات بين المتغيرات بحثا عن النماذج المتكررة والتي تُفيد في تقدير آثار النتائج المتوصل إليها[[11]](#footnote-12).

إن ميزة المنهج هو محاولة الإلمام بكل المتغيرات التي من شأنها تحليل وتفسير ظواهر السياسة الدولية، فكل قضية من القضايا السابق الإشارة إليها تحتوي عدد كبير من المؤشرات، ومن شأن الإلمام بها وتحديدها بدقة أن يسهم بلا شك في بلوغ نتائج على درجة من الدقة، **فمثلا** حينما نتحدث عن بيئة القرار فالدراسة يجب أن تنصرف إلى جمع معلومات مختلفة عن الوضعية الداخلية والخارجية التي يمكن أن يتخذ القرار في إطارها، من حيث التوجهات الرئيسية لصناع القرار فيما إذا كانت من فوق (قائد، زعيم، حزب مهيمن...) أو أنهم يستمدونها من أسفل (الرأي العام، جماعات الضغط...)، الظرف الزمني عادي كان أم وقت الإنتخابات، التأثيرات المحتملة من الحلفاء الخارجيين، مصادر المعلومات بالنسبة لهؤلاء، وما إذا كان الموقف يمثل حالة أم عملية أو غير ذلك من المعطيات مما يحتاج إلى بيانات ومعلومات حولها.

قد يكون من المفيد هنا الإقرار بصعوبة جمع المعلومات كخطوة أساسية في المنهجية العلمية لنظرية اتخاذ القرار، ورغم أن تلك مشكلة علم السياسة عامة، إلّا أنها تطرح بأكثر حدة في البحوث التي تستعمل اقتراب اتخاذ القرار، فالبيانات الخاصة بصناع القرار والبحث في دوافعهم ليست بالأمر السهل أو الممكن في أغلب الحالات، خاصة حينما ميّز سنايدر بين شكلين من أشكال الدوافع: الدوافع "من أجل" والدوافع "بسبب"، حيث تتعلق الأولى نسبيا بدرجة من الوعي في حين ترتبط الثانية باللاوعي والنابعة أساسا من الخبرة الحياتية والأسباب السيكولوجية لصانع القرار، وعليه يقول “مارتين باتشين” أن أحد مناهج دراسة القرار تتمثل في تحليل السلوك اللفظي مثل المقابلات غير الرسمية والمقالات والخطابات والرسائل وغيرها، أما المنهج الآخر فهو تحليل النجاح والإخفاق في تاريخ شخص صانع القرار[[12]](#footnote-13). ذلك ما مكّن الدارسين مثلا من تقويم دوافع خروتشوف في تجنب الحرب من خلال معرفة تجربته الحياتية في مجال الحرب ومعاناته الشخصية في ذلك، وما غاب من بيانات في ذلك أمكن جمعه من خلال دراسة أساليب تربية الأطفال في المجتمع الفلاحي الأكراني الذي ينحدر منه، وبذلك تتأسس دراسة الظواهر من خلال العلاقة بين البناء النفسي والواقع الراهن لصانع القرار.

خلاصة القول، أن منهج صنع القرار يبحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول من خلال صناع القرار مع المؤثرات أو المواقف (الحوافز) الدولية وتنعكس عليها، ذلك التفاعل كموضوع للبحث يعبّر عن نفسه في صورة قرار خارجي، والذي بدوره يعبّر على كل العناصر الرئيسية والثانوية الثوابت والمتغيرات التي تحكمت في حركة الدول.

1. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة: القاهرة، 1972، ص11. [↑](#footnote-ref-2)
2. غابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق، ص189. [↑](#footnote-ref-3)
3. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، مرجع سابق، ص26. [↑](#footnote-ref-4)
4. تقنية تحليل العامل هي عبارة عن استخدام فني للإحصاء يتم من خلال جمع عدد كبير من المتغيرات يتم وضعها في مجموعات طبقا للعلاقة بين هذه المتغيرات بشكل يساعد الباحث على بناء نماذج تربط بين هذه المتغيرات. [↑](#footnote-ref-5)
5. يمكن الإشارة هنا إلى بعض نماذج مجموعة من الرواد، كنموذج كابلان للنظام الدولي المرتكز على الموارد والقدرة على استخدامها لتحقيق الأهداف (متغيرات القدرة)، ونموذج ماكليلاند حول تأثير المجموعات المحلية على النظام الدولي، ونماذج مودلسكي التي تمثل نظما دولية مستندة إلى وحدات ذات صبغة زراعية أو صناعية وبالتالي ارتباط طبيعة النظم الداخلية بمدى استقرار النظام الدولي، ونموذج روزكرينس الذي يشير إلى وجود الموارد بالنسبة للنخبة كعامل ديناميكي في النظام الدولي... [↑](#footnote-ref-6)
6. غابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق، ص190. [↑](#footnote-ref-7)
7. محمد طه بدوي وآخرون، **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية**، ص91. [↑](#footnote-ref-8)
8. عامر مصباح، مرجع سابق، ص187. [↑](#footnote-ref-9)
9. غابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-10)
10. غابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق.. [↑](#footnote-ref-11)
11. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص 144. [↑](#footnote-ref-12)
12. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 308 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-13)